AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT

A.U.B. LIBRARY

CA
320.95692
G322tA

تقويم لبنان

تصاميم وبرامج

كما تكونون يولى عليكم
والناس على دين ملوكهم

تأليف

موريس الجميل

بيروت

١٩٥٣

٦٥٤١

فهرس

	صفحة
وكما تكونون يولى عليكم	١
الترفيع	٢
عالمنا وتاريخها	٤
الاعتداء على لبنان	٦
جهاز جهنمي	٧
التفكيك السياسي والاجتماعي	٨
الاقطاعية الطائفية	٨
التفكك الاقتصادي	١١
افقار لبنان المزمن	١١
النتائج على الافراد	١٢
النتائج على الجماعات	١٢
النتائج على الجهاز الحكومي والاداري	١٣
العلاجات	١٦
في الحقل الاقتصادي	١٦
في الحقل السياسي	٢٠

صفحة

١
٢
٣
٤
٧
٨
٨
١١
١١
١٢
١٢
١٢
١٧
٢١
٢٢
٢٢

هـذه الـدراسة نشرهـا
الاستاذ فيليب ض. الكفوري
وطبعـت عـلى الآت
مطبعـة العمال اللبنـانيـين
الحـازميـة - لبنـان

وكما تكونون يولى عليكم

تجاه هذا الفيض من الشكايات التي تغتمرنا في الآونة الحاضرة . سنحاول اليوم معرفة من من الشعب والحكام والاوضاع . مسؤول في لبنان عن الحالة القلقة التي تتخبط فيها البلاد في يأس متعاظم .

الحكام يتهمون الشعب ، ويعتقدون انهم يجدون مبرراً لهم في قولهم :

« وكما تكونون يولى عليكم » .

في حين ان هذا القول ينطوي على اعتراف ضمني بأخطائهم .

والشعب من جهته يعترض بان هـــذا القول يجب ان يعكس حتى يكون صحيحاً وان المثل السائر في فرنسا القديمة .

« لهذا السيد هذه الرعية » .

انما هو الذي يصح تطبيقه في هذه الحالة لان الشعب اذا كان على ما هو عليه فما ذلك الا بخطأ قادته .

وهكذا قد يطول النقاش ويتأبد ، على ان لبنان بلد التسويات ، ولذلك نرى ان الحكام والمحكومين ، وقد سئموا الجدل ، يجدون من الانسب ان يتفقوا على اتهام مؤسسات الدولة ويقولوا بتقويمها .

نشأت هذه الفورة من الاصلاحات التي طالما تراوحت بين شروع في العمل فاهمال ، فاستئناف عمل ، فتعديل ، فترك ، وانتهت في غالب الاحيان الى افلاس يستدعي اصلاحات اخرى.

وامام هذه المزائم المتكررة من حقنا ان نعتقد ان ثمة نوعاً من الاشتراك بين الحاكمين والمحكومين ، اذ يرفض كلاهما الاقرار باخطائه ، وسواء كان هذا التعامي مقصوداً او غير مقصود فانه يضعنا في مأزق ، واصبح اللبناني ، وقـــد انحطت معنوياته بفعل الفشل الذي آلت اليه محاولات الاصلاح .

يتساءل بجد اذا كانت بلاده قابلة للحياة .

ويتململون ، فيتطلع بعضهم الى الشرق ، وآخرون الى الغرب ، يجدوهم امل كاذب . اما رأينا احدى جرائد بيروت تفسر بقاء لبنان بقاء وقتياً بفضل

ضرورات مذهبية وافطاعية وديماغوجية لا تلبث ان تزول .
انه لسراب خطر .

على ان جوهر القضية ما يرح ، من حسن الطالع ، سليما . واني ارى ليس فقط انه لا يجب ان نيأس من لبنان ، بل اعتقد ان اللبنانيين بقليل من الشجاعة والادراك يستطيعون ان يعيدوا لبلادهم ايمانها بمقدراتها .

نعرف ان هذا الايمان قد تزعزع بصورة خطرة بسبب الفشل المتكرر الذي انتهت اليه مشاريع الاصلاح ، وان هذا الفشل يفرض علينا من وقت الى آخر تفسيرات كالتي المعت اليها الآن . وهذا ما يحتم علينا بادىء ذي بدء ان نتعرف الى اسباب الفشل الحقيقية ، لنقترح فيما بعد العلاج اللازم لها .

الترقيع

لو صورنا اليوميات اللبنانية خلال هذه السنوات الاخيرة على شريط سينمائي ، ثم استعرضناها لكشفت لنا عن سلسلة غير منقطعة من الشكاوي المنبثقة من طبقات الشعب جميعها وعناصر الامة باسرها وادارات الدولة نفسها . فالحكام والشعب ، والحكومة والمعارضة ، وارباب العمل والعمال يشكون دون ما استثناء من جملة اشياء كثيرة ومختلفة .

واية كانت صيغة هذه الشكاوى ، واياً كان الاشخاص الذين صدرت عنهم فان الشريط يظهر لنا بتجرد ان الجهود المبذولة والتدابير المتخذة عوضاً عن ان تحد من الداء قد زادت في تفاقمه واستشرائه .

اترانا قد اصبحنا اخشاباً عائمة ، عاجزين عن اية ردة فعل ، خالين من كل اندفاع ، محرمين حتى من غريزة تنازع البقاء ومن دوافعه المنقذة .
مهلاً سيداتي وسادتي . ما كان غرضي اليوم ان ازيد في كلاحة المصير الذي يريدونه للبنان ، بل العكس تماماً .

لئن كانت الرؤية الاولى في لوحة الحالة لا تسمح لنا بان نتميز بالتفصيل قيمة مركباتها المختلفة ، ولئن كانت توشك لاول وهلة ان تفسد حكمنا في كل ناحية من نواحيها ، فان الرؤية الثانية ستمكننا من تحليلها جميعاً .

ونستطيع عندئذ ان نحل كل مركب في مرتبته الحقيقية حتى يتسنى لنا ان نستخرج من هذا الخليط من المشاكل السبيل الذي ينتهي بنا الى حل العقدة .

وماذا نرى اولا ؟

تشخص امامنا مواضع متعددة من الشكاوي في اختلاط كبير ، وفي هذ الاختلاط الغامض لا يرى الواحد منا الا ما يتألم منه حالياً ومباشرة ، ويطلب التدابير التي يفترض انها صالحة لحل مشاكله حلا فورياً دون ان يعتد بالعلاقة الوثيقة القائمة بين المسائل الاجتماعية والاقتصادية او بالنتيجة النهائية التي تنشأ عن التدبير المطلوب التي قد تنتهي ، بحكم تلك العلاقة ، الى غاية تتعارض تماماً مع الغاية التي كان يتوخاها .

وماذا نرى بعد ذلك ؟

ان السلطات العامة ، اذ تتجاذبها المطالب المتناقضة في كل ناحية ، تجتهد في تلبيتها على علاتها ، فتداوي هكذا نتائج الداء الاخيرة محجمة عن اكتشاف علة هذا الداء وازالتها .

ولكنها لا توشك ان تزيل احدى تلك النتائج حتى تظهر اخرى ، بحيث نرى حكامنا بفعل هذا التجاذب ، مقضياً عليهم بالجمود حيث هم يدورون في حلقة مفرغة .

وهذا ما يفسر ان التدابير المتخذة، ما كانت يوماً الا مجرد وسائل معدة لتسوية حدث ظاهري تسوية سطحية موقتة ، ولنقل لتسوية عارض لا يعود مهما بلغت حدته ، ان يكون عارضاً وحسب .

ولا نستطيع القول ان ثمة اختبارية في الاساليب لان الاختبارية تفترض الاعتماد على التجارب . وما الامر في الواقع الا ترقيع يلجأ اليه يوماً فيوماً دون ما لحمة او نظرة اجمالية او فكرة موجهة .

والآن ، وقد شخصنا الداء على هذا الوجه فانه نفسه يعين الدواء : انه مهما كان هذا الداء خطيراً فما هو بالداء العضال ، شرط ان نقلع في الحال ونهائياً عن طرائق العمل القصير المدى . وان نعتمد « الخطة » في البحث عن

الاسباب اولا وفي اختيار الحلول وتطبيقها بعدئذ .

على ان اختيار هذه الخطة ليس حراً ، بل تفرضه حالتنا الراهنة فرضاً .

ما هي اول خطوة نخطوها تجاه هذا الفيض من المطالب ؟

تقضي « الخطة » ان نحل الترتيب في فوضانا بان نحال المطالب تحليلاً جديداً وذلك :

١ – بوضع معطيات المسألة الواجب حلها اي :

– جمع مواضيع المطالب بحسب ماهيتها .

– استخلاص علتنا الحقيقية الاولى وذلك بالرجوع الى مصدرها .

– التمييز في العناصر القائمة بين اسباب الاعراض ونتائجها .

– واخيراً ذكر هذه العلل بالتسلسل .

٢ – بوضع الحل الملائم وتعيين طرائق تطبيقه ولاسيما فيما يتعلق بترتيب الاولوية في مرتبة الضرورات .

بهذا العمل الاولي وحده يكون من المستطاع توفير التدابير اللازمة ، ظرفية كانت او ثابتة ، اعدادية او نهائية .

عللنا وتاريخها

طالما علت الشكوى في لبنان ، واليوم اكثر من اي وقت آخر ، من حالته الاقتصادية القلقة . واصبح من المأثور القول ان الطائفية والاقطاعية – سواء اكانت اقطاعية الاسياد القديمة ام اقطاعية محترفي السياسة اليوم – انما هما من الشوائب الوراثية اللاحقة بلبنان .

ولا يجدون ما يعرضونه علينا اقل من طلب الوحدة الاقتصادية مع جار غني حتى يستطيع لبنان الفقير ان يعيش بما عليه ، اما الطائفية والاقطاعية فهم يعتقدون ان بالامكان محوها عن طريق الخطب الرنانة والتصاريح .

انه لاسلوب حاذق ، اذا صح القول ! وقد دلت عليه بالكفاية الانتخابات

البلدية الاخيرة وكانت شاهداً باهراً على حسناته ! ..

ومن العبث ، اذن ، ان نخدع انفسنا . اننا ما برحنا حيث نحن نعاني ادوائنا ، ومن المتحتم علينا ان ننتهي بها الى الشفاء .

ولكنني ، قبل الشروع في درس طبيعتهـــا ، ارى من الضروري الصعود الى منابعها باستعراض بعض هنيهات من تاريخنا .

يدل تاريخ لبنان على انهذا البلد ما برح يجالد بعناد نادر المثال لاثبات وجوده. فهو بتلاحم عناصره ، وبنشاطه الذاتي ، وبوحدته كدولة قومية ، استمر خلال ثلاثة قرون تقريباً خطراً مباشراً على السلطنة العثمانية التي حاولت عبثاً اخضاعه . فقد انطوى على نفسه ، وعلى رغم تباين طوائفه ، استطاع ان يقاوم جميع النوائب الداخلية او الخارجية .

وفيما كانت سائر عناصر السلطنة رازحـــة تحت النير ، كان فخر الدين يجزم الاتراك في عنجر ويحتل دمشق . وما انقضى قرنان على هذا الحدث حتى كانت جيوش بشير تعسكر حيال ابواب الآستانة .

انه لنشاط فعال ، وعدائي عند الاقتضاء ، وهو ظاهرة وضمانة للمستقبل تنبان عنحيوية لا تنضب عند هذا الشعب الذي هددته باستمرار السطوة العثمانية وكبحت من جماحه وغلبته على امره ولكنها ما توصلت يوماً الى ان تصرعه .

ومهما كانت الظروف فان اختلاف مذاهب اللبنانيين ما وقفت يومـــاً حائلاً دون اتحادهم في عهد الامراء . والقضية الطائفية نفسها لم يكن لها من وجود . وهي حقيقة تاريخية من العبث انكارها .

وفضلاً عن ذلك فان لبنان على رغم تفسخ وحدته السياسية وتعرض كينونته للخطر في السنة ١٨٦١ ، قد استمر وبقي ، وبفعل المهاجرة اشرق في المغترب .

واخيراً في السنة ١٩٤٣ قام اللبنانيون فوراً وبالاجماع على اختلاف مذاهبهم بما قاموا به ، رافضين في كل حال ان ينضموا الى متطرفي الجانبين في مزايداتهم الغوغائية .

فما نحن اذن تجاه كائن اصطناعي موقت البقاء ، بل تجاه كيان قومي له وجوده وتاريخه الخاصان به . كيان فيه من الاندماج والحيوية ما ظهرت فاعليته حتى اصبحت السبب في مصائب هذا البلد .

ولئن كان لبنان اليوم لا يحسن القيام بردة الفعل ، ولئن كانت الجهود المبذولة لمعالجة وضعه لا تؤول الى غير الفشل ، فما كان ذلك لانه غير قابل للحياة او لانه غير مستقر التوازن .

ان ذلك يرجع الى اسباب غريبـــة عن لبنان نفسه والى بعض الشوائب التي أدخلت في جهازه والتي اذا ازيلت تعيد اليه توازنه المحوق بخطر مصطنع .

الاعتداء على لبنان

في اواخر النصف الثاني من القرن التاسع عشر اوشكت السلطنة العثمانية ان تنهار ، فقد احاطت بها دسائس القصر من جهة والثورة المزمنة التي تتأكل شعوبها من جهة اخرى وتزعزعت هيبة الحكم وكيان الدولة نفسه بسبب نجاح الحلف اللبناني المصري الذي اوجد سابقة خطرة .

وما كان ليتسنى «للرجل المريض» ان يعيش برغم دائه الدفين لولا «اتفاق الدول» على تلافي انهياره الذي يؤول الى فقدان التوازن بينها .

وكان لبنان ، في قلب السلطنة ، البلد الذي ابدى اكثر ما يكون من النشاط . فقد استطاع ان يضمن لنفسه استقلالاً ذاتياً يوازي الاستقلال الحقيقي . واصبح ، بفضل التوفيق الذي رافق محالفته مع مصر ، خطراً حسياً يكاد يكون مستمراً على الحالة الرهنة وبالتالي على سلامة التوازن الاوروبي .

ولاجل المحافظة على تلك السلامة وضعت الدول الاوروبية نصب عينيها هدفين :

ـ تعجيز لبنان

ـ تجفيف حيويته او على الاقل الحد منهـــا حؤولاً دون خطره في المستقبل وذلك باعتماد تدابير من شأنها ازالة اية حجة تحتج بها احدى الدول للتدخل ـ ضد مصلحة سائرها ـ في شؤون الدولة العثمانية .

اما وقد تعين هذان الهدفان فقد تبعهما العمل السريع :

ـ وقد تحقق الهدف الاول بتدخل عسكري أكره الجيوش المصرية واللبنانية على النكوس على اعقابها.

ـ وتحقق الهدف الثاني بتفكيك لبنان في الحقلين السياسي الاجتماعي والاقتصادي وباقامة مصهر دائم للتفسيخ في كلا الحقلين ينطلق منه ما يكفل خنق اية محاولة لاحقة للنهوض والتقويم .

فالدواء الوحيد والحالة هذه انما هو بتقويض هذا الجهاز الذي اقامته السياسة الاوروبية منذ سنة ١٨٤٠ وما خلا ذلك من المبادرات لا يكون الا علاجات تفضي الى نتائج ثانوية تعجز حتما عن استئصال داء مجهول السبب وتعزز اكثر فأكثر النظرية القائلة بلبنان اصطناعي وبالتالي غير قابل الحياة .

على انه لا مجال للبحث اليوم في قوة عسكرية يجيشها بلد كلبنان .

بقي ان ندرس الجهاز الذي أقيم في هذا البلد لاخضاعه نهائياً فلا يشوش العناصر التي قام عليها التوازن الاوروبي .

جهاز جهنمي

ان الاسلوب الذي اعتمدوه يرمي الى تفكيك لبنان سياسياً واجتماعياً والى افقاره افقاراً مزمناً بتفكيكه اقتصادياً منعاً له من اعادة تنظيمه .

تفكيك وافقار ! ان كلتا الوسيلتين اعطت نتائجها الخاصة بها ، تلك النتائج التي زادها تفاقما عمل هاتين الوسيلتين المشترك من جهة وتفاعلها من جهة اخرى .

وكان من نتيجة ذلك ان تبدلت مواضع الحلقات في سلسلة الاحداث فاصبحت النتائج اسباباً حتى تفسخت جميع مظاهر النشاط القومي فردياً كان او اجماعياً.

ان البحث في مساوىء هذه السياسة يعين لنا اين يجب ان نعمل لننتشل البلاد ليس من الحفرة بل من المنحدر الذي يقود الى الهاوية .

التفكيك السياسي والاجتماعي

الاقطاعية الطائفية

كان لبنان في عهد الامراء امة قوية الشوكة متماسكة الاجزاء لانها امة سليمة العناصر تعيش تحت سلطة امراء تزينهم الوطنية الصادقة والادراك والمرونة .

وكانت البلاد اقطاعات تسيطر في بعضها غالبية مارونية وفي بعضها غالبية درزية واقطاعات اخرى مشتركة يحكمها اصحاب مقاطعات دروز او موارنة دون ما فارق او تمييز.

وكان هؤلاء الاسياد يحكمون تحت سلطة الامير العليا . وكان سلطانهم ، بحسب مفهوم الشريعة الاقطاعية، يرتكز على الاقطاع اي على الارض التي يحكمون لا على المذهب الذي تدين به الرعية .

فاذا حدث ان خلا منصب الامارة بسبب انقطاع ذرية الامير الراحل ، عادت الدسائس والمشاحنات بين الاسياد الطامحين الى هذه الامارة ، على غرار ما يحصل في اي بلد آخر .

وفي ذلك العهد نفسه ذرت مبادىء الثورة الفرنسية قرنها في الاقطاعات ذات الغالبية المارونية مهددة اصحاب المقاطعات في امتيازاتهم .

ويستوقف هذان الحدثان نظر المراقب الاجنبي الحاذق فيعين الخطة التالية في زمنين :

– تجريد الامة من رئيسها ، الامر الذي يفتح المجال امام الطامعين في الامارة مع ما يلازم هذا التشاحن من المخاصمات . وبالتالي ، اضعاف البلاد وايقاظ الاضطرابات والدسائس وسائر الحركات العميقة الاذى .

– اقناع الاسياد الدروز في هذا البلد الذي اصبح يفتقر الى سلطة حقيقية ورئيس مسلم به – ان امتيازاتهم ومصالحهم الشخصية قد اصبحت في خطر جسيم من جراء المبادىء الجديدة المتفشية في المقاطعات المارونية ، وانه يجدر بهم ان يتلافوا امتدادها الى مقاطعاتهم وذلك بوقوفهم تجاه فلاحيهم موقف المدافعين عن حياض الدين الذي يهدده دين جيرانهم المتأثر بالافكار الانقلابية .

وكان على الباب العالي ان يساعد في انجاح هذا المشروع الذي يفرق بين اللبنانيين ويؤدي الى اضعاف لبنان وهو يرى في تماسكه خطراً مداهماً .

وما لبثت الخطة الآنفة الذكر ان دخلت في حيز التنفيذ :

– في السنة ١٨٤٠ خلع الباب العالي بموافقة الدول الامير بشير الثاني رجل الدولة الذي كان له من قوة الشخصية ما جعله منقطع النظير يتعذر وجود بديله . وتعاقبت بذهابه سلسلة الاضطرابات والدسائس وخلقت الجو الملائم لما تعمدوه من مواصلة الاعتداء على لبنان .

– ان ثورة الفلاحين في كسروان سنة ١٨٤٥ كادت على رغم ما رافق قمعها من قسوة ، تمتد الى المقاطعات الدرزية . فاقنعوا اصحاب هذه المقاطعات محافظة على مراكزهم ، بضرورة استنفار فلاحيهم بوجه جيرانهم الذين اظهروهم – لهم بمظهر اتباع المذاهب الآثمة .

وشفعوا كل ذلك بالمساعدات والاسلحة والمؤن .

ولم يبق الا خطوة واحدة حتى تثار حرب اهلية بين الطوائف في هذا البلد الذي سبق ان تزعزعت السلطة فيه بزوال رئيسه الذي عز بديله وما تبع ذلك من المناخلات بين اصحاب الاقطاعات . وقد اجتيزت هذه الخطوة على مجازر سنة ١٨٦٠ وخلقت هوة بين الطوائف اللبنانية التي اضعفتها وهزت كيانها عشرون سنة من المشاحنات الداخلية واختلال حبل الامن .

ان سنة ١٨٦٠ لم تكن حرباً طائفية لغايات دينية . بل كانت في الجوهر نضالا اثاره اصحاب مقاطعات تذرعوا بحجة دينية ليدافعوا عن امتيازاتهم المهددة ويبقوا على سيطرتهم .

والسنة ١٨٦٠ لم تكن قط من حيث سببيتها دفعة فورية من التعصب الشعبي ، بل ثورة مقابلة اشعلتها تحوطاً طبقة مهددة في امتيازاتها .

وليس ادل على ذلك من استعراض الحوادث ، فما ربحت المذاهب التي زعموا حمايتها الا الدمار والاستعباد .

فمنذ ١٨٦٠ اصبحت قاعدة الاقطاع طائفية بعد ان كانت اقليمية . واصبح صاحب الاقطاع الذي يرى علة وجوده في جود التناحر الطـــائفي ، يعمل بطبيعة الحال على توسيع الشقاق بين الطوائف اللبنانية المختلفة .

وهكذا بلغت الدول تمام الهدف الثاني الذي توخت الوصول اليه :

ولما كان من مصلحة اصحاب المقاطعات ان تبقى البلاد منقسمة ، فهم لا يمكنهم الا ضم الجهود لاستمرار هذا الانقسام وتفاقم امره .

ويجب التسليم هنا ان السياسة الاوروبية اصابت نجاحـاً منقطع النظير :

فقد اصبح من غير المعقول ان يستعيد لبنان وحدته القومية ما دام حاكموه اعداء طبيعيين لتلك الوحدة .

ونتج عن هذه الوضعية عيب مزمن يحول دون اية امكانية في انهاض الامة ويفضي الى تسلسل النتائج الآتية :

١ ــ ان الاقطاعية ، وقد اصبحت ترتكز على الطائفية ، لا عـــلى الاقليم ، يجب ان تنتهي حتما الى المزايدة الطائفية ، اي الى غوغائية متطرفة تزيد الشقاق الطائفي تفاقماً .

٢ ــ انقسم السكان الى فئات سياسية دينية ، واتباع مصالح سيـــاسية مذهبية .

٣ ــ قد حلت محل المشاغل القومية المصالح الطائفية ، ان لم نقل الانقسامية المتطرفة ، وجميعها مضادة للقومية .

٤ ــ تقوم الاقطاعية الطائفية بحرب صامتة فعالة على التماسك القومي الـذي

يهدد كيانها .

٥ – آلت الامة الى مجموعة متنافرة الاجزاء من مذاهب متناحرة متنابذة ومفتقرة الى الوعي المدني.

ولنر الآن كيف تم التفكك الاقتصادي .

التفكك الاقتصادي

افقار لبنان المزمن

من الوسائل المعهودة لاضعاف الفرد افقاره . ومن المسلم به من جهة اخرى ان بافقار البلاد تسهيلاً لنشاط الشيع فيه .

وقد ارادوا اذن بافقار لبنان ، خلق جو ملائم لانتشار امل التفكيك السياسي والاجتماعي الذي المعنا اليه ، وبالتالي تسهيل التدخلات الاجنبية لدى الشيع .

وليس المقصود افراغ الخزينة اللبنانية او جيوب المواطنين ، ولكن تنظيم افقار البلاد بصورة مزمنة ، اعني العمل بطريقة لا يستطيع معها استرجاع ثروة قومية تساعده على النهضة .

وفي هذا السبيل يعملون على تعقيم اقتصادياته واخلال توازنها بتقطيع جغرافي يبيد ما كان يمثل مجموعة اقتصاديه متوازنة .

ويفضي ذلك الى غاية مزدوجة .

– الحيلولة دون ان تتمم الاقطاعات الاقتصادية المختلفة بعضها بعضاً وان تلعب دورها في رفع قيمة المجموع .

– حصر موارد كل اقطاع فيه مما يضطر السكان اما الى الهجرة او الى التنازع على تلك الموارد الضئيلة بضراوة تزداد بازدياد فاقة البلاد .

وهكذا اقتطعوا عن لبنان، وذريعتهم حجج طائفية كاذبة، البقاع اهراءه، وثلاثة من مراكزه التجارية الحساسة صيدا وبيروت وطرابلس .

وكانت نتائج هذه الاقتطاعات وبيلة على الافراد والجماعات والاوضاع ، وهي نتائج كان من شأنها ان تقضي منذ امد بعيد على الامة لو صح انهـــا لم تكن في الحقيقة الا موجوداً اصطناعياً .

ولا اذكر من هذه النتائج الا بعض الامثلة لاظهر مرة اخرى سير التسلسل الذي اشرت اليه آنفاً :

النتائج على الافراد

ـ دخل في روع اللبنانيين شيئاً فشيئاً ان بلادهم فقيرة بطبيعتها ولا قبل لها ان تقوم بأود بنيها . انها لذهنية شديدة الخطورة لانها تنافي كل جهد للنهوض .

ـ واذا كانت الموارد محدودة ، فقد ايقن الناس انه يجب عليهم ان يتدبروا امرهم بكل الوسائل لتملك ما يمكن انتزاعه من الآخرين ، وهي ذهنية شديدة الخطورة ايضاً فيما يختص بالمستوى الخلقي عند الشعب .

واضطر اللبناني ، تقوية لنضاله اليومي في سبيل انتزاع او حفظ موارد بلاده الضئيلة ، ان يستعبد نفسه لمقتدر فانخرط في مصف المصالح المذهبية تحت حمايـــة صاحب اقطـــاع . وهي ذهنية اشد خطراً من السابقتين لانها تعزز الاقطاعية والطائفيـة .

النتائج على الجماعات

ـ ان الفقر ، اذ يكره الفرد على الانضواء تحت راية الاقطاعية الطائفية ، وهي بجوهرها منافية للقومية، يعزز هذه المذاهب نفسها ويعمل على تفسيخ الوحدة القومية.

ـ الفقر يعقم القوى الحية في الامة ويدفع الى الهجرة المزمنة .

ـ وهو يقضي على الوعي المدني لانه جاء في المثل « ليس للبطن الجائع آذان ».

– واخيراً يعرض البلاد للتدخلات الاجنبية خلال الشيع المذهبية .

النتائج على الجهاز الحكومي والاداري

الفقر يخلق السياسي المحترف بتحويل الوكالة السياسيـــة الى مؤسسة تجارية . وفشل محترف السياسة يوازي افلاس التاجر والسياسي اذن لا يدافع عن مصلحة الامة بل عن مصلحته الشخصية .

– وهو يجعل من الحكومة مجموعة اقطاعية طائفية مجردة من اي طابع وبالتالي من اية قيمة، ومن النادر ان لم يكن من المستحيل ان تجد فيها رجل دولة حقيقي.

– ويجعل من مجلس النواب سوقاً لممثلي الصوالح الانتخابية الصغيرة.

– ويحول دوائر الدولة الى مزرعـــة للاقطاعيين وملجأ للمنبوذين من جميع المذاهب دخلوا الوظائف بمعزل عن اعتبارات الاستحقاق وبفضل المتزعمين .

هذه هي بعض النتائج البارزة الناجمة عن افقار البلاد، وقد اوردتها تدليلاً لا حصراً.

ولنر الآن النتائج الناجمة عن العمل المشترك بين الافقار والاقطاعية الطائفية ، ولنر تفاعلها .

١ – انه يفعل عملها المشترك :

– يتضاءل المبدأ القومي حتى تحل محله شبكة مصالح خاصة اقطاعية وطائفية ، وما هذه الاخيرة الا سند للاولى وحجة لحمايتها .

– يستعبد الحكومةَ الزعمـــاءُ المذهبيون وهم مستعبدون بدورهم للناخبين . ولكي يثبت هؤلاء القادة اقدامهم في الحكم يُكرهون على التصرف ضد كل منطق كرجال دولة وفي غالب الاحيان ضد المصلحة القومية .

– واذ اصبحت الوظيفة العامـــة مستودعاً للعناصر العديمة الاهلية من كل المذاهب ، فقد تعذر على الادارة ان تقوم بمهمتها على يد عمالٍ كهؤلاء . وتوقف تصريف الاعمال العادية نفسها حتى اضطر صاحب المصلحة ان يتدبر امره بنفسه ، وتراكمت القضايا تراكماً رأوا ان يتلافوه بتعيين موظفين جدد ، الامر الذي زاد

الحالة تفاقماً وضيق نطاق الحلقة المفرغة .

– وتصبح البلاد ، وقد آلت الى هذه الحالة المحزنـــة ، شديدة التأثر بكل التيارات واخصها تهجمات المتنكرين لها من الداخل ومن الخارج على السواء

٢ – وانه بتفاعل هذين الحدثين :

– يوثق الفقر الروابط بين الاقطاعي الحـــامي وحميه ، بين الفرد وحزبه الطائفي الذي يصبح من متشيعيه المتطرفين باعتبار ان هـــذا الحزب يحميه ويمثل الوطن في نظره .

– ولما كان الفقر هو سبب وجود الاقطاعية الطائفية فليس مـــن مصلحة الاقطاعي ان يصبح حميه ذات ثروة. فاذا كان يساعده على قضاء حاجاته ، عـــلى الرغم من القانون وعلى حساب الدولة ، فما ذلك الا عـــلى شرط ان تبقى علاقته علاقة المسود بالسيد .

– يحرص الاقطاعي على استبقاء زبائنه لانهم قوته الانتخابية بوجه خاص . فهو اذن مستعبد لهم وبالاخص لدكتاتورية « القبضايات » المعيبة التي هي الواسطة بينه وبين جماعته .

هذه هي الوضعية المحزنة التي ييأس الشعب من ان يجد لها مخرجا ، لا سيما بعد ان فشلت التدابير التي حاولوها علاجاً لها .

فلنطرح جانباً هـــذه الاصلاحات الجزئية المتعلقة باعراض سطحية . فقد آن الوقت . بل حتمت الضرورة ، ان نقلع عن الحلول البدائية الفرعية لنتفرغ الى الاصلاح الوحيد الحقيقي الذي يهدف ، لا الى مداواة الاعراض ، بل الى استئصال الداء من مصدره .

ونتساءل عما اذا كان هذا الجمود المسيطر على نظامنا الاقتصادي لا يرجع في معظمه الى مؤامرة ان لم تكن مقصودة فهي على الاقل فطرية عفوية ، يقوم بهـــا مستثمرو الاقطاعية الطائفية .

– سواء اكانت الاقطاعية القديمة ام الاقطاعية الجديدة على يد محترفي السياسة .

وقد كان من شأن هذه المؤامرة، في هذا البلد الذي استجمعت اجزاؤه واصبح يتمتع بطاقة عظيمة من الثروة المهملة ، انها كانت السبب في استمرار النتائج المرضية القاتلة التي نشأت عن الاعتداء الذي دبر على لبنان في ١٨٤٠-١٨٦٠

وآسف ان اثبت هنا ان ثمة وقائع عديدة تحمل على الظن ان هذه المؤامرة مدبرة .

ولم تعوزنا التنبيهات والانذارات ، فقد تولاها كبار اهل الاختصاص والهيئات المختصة امثال السادة النجار ، وعبد العال ، وكلاب ، وجيب ، وجمعية الصناعيين ، وجمعية التجار ، ونقابة اصحاب معامل النسيج الآلي ، والمؤتمر الزراعي ، وغيرهم .

ولكن كل ذلك لم يفض الى نتيجة .

وهناك ما هو اسوأ ، فكم من الخبراء استشاروا وكم من اللجان انشأوا لاجل تخدير الجمهور ؟ ولكن لم يأخذوا برأي هذه ولا هؤلاء .

ويحملنا هذا على الظن انهم قصدوا التغرير بالرأي العام الذي اصبح ، على كل حال ، لا يؤخذ بالاضاليل . وهذا ما يثبت صحة القول « ان الناس على دين ملوكهم » .

واذن ، فما كان الشعب طالحاً او مشوباً بعلة ارثية ، ولكن قادته هم الذين يستبقونه في حالة لا يستطيع معها ان يكون الا ما هو ، فعلى القادة تقع اليوم تبعات لم يحملها احد من سلفائهم ، لانهم ، وهم احرار في ان يعملوا في وجهة العلاج الحق ، يحجمون عنه تاركين الداء في تفاقمه .

على ان ثمة نواميس جازمة . والاحداث تسير سيراً عاجلاً او بطيئاً ، ولكنه سير ثابت الاضطراد لا يكبح جماحه .

يقول الكسي كاريل في تأملاته في توجيه الحياة :

« ان النواميس الطبيعية شاملة جازمة . ولا يمكن تجاوزها دون عقاب في اي بلد كان . وهي لا تنذر قط المتجاوزين على احكامها . فالعقاب والنهي صامتان

على حد سواء ،

ان الاقطاعية الطائفية من جهة ، والاقتصاد القلق من جهة اخرى ، وقد تساندا وتفاقم امرهما بفعل كليهما وبتفاعلهما معاً ، انما هما الوباءان اللذان انتهيا بلبنان الى حيث هو .

ولكن الداء ، على ما رأينا ، ليس من لبنان نفسه . ولكنه منقول اليه ، فاذا شفي منه وجب ان ينهض .

وعليه يجب ان تكون الاصلاحات اللازمة رامية الى تخليصنا من هذه العلل والى ازالة جميع الحواجز – قادة او اوضاعاً – التي تعترض هذا السبيل .

سأتوخى في القسم الثاني من هذه المحاضرة :

– ايراد برنامج اثراء الامة ، وهو الوسيلة الوحيدة لتحرير الفرد .

– اقتراح الاصلاح السياسي اللازم ، في الحالة اللبنانية الراهنة ، بقصد ازالة لا الاقطاعية الطائفية بفضل التصريحات ، بل مصدر هذه الاقطاعية في حقيقتها .

العلاجات

– يجب التسليم ، ما لم نكن اكفاء ، ان ازالة الاقطاعية الطائفية تقضي بادىء ذي بدء تهيئة المناخ المناسب .

من العبث ان نترقب من الاقطاعيين ان يزيلوا بانفسهم علة وجودهم . واذن يجب الشروع اولا بازالة الحاجة الى الحماية . فاذ يصبح المحمي في غنى عن حام يستعبد حريته ، واذ هو يستعيدها لا يبقى لحاميه يد عليه .

في الحقل الاقتصادي

يجب ان ينصرف الجد اولا الى اراء البلاد واعادة النشاط اليها .

– يجب اذن تحرير الشعب من مركب الاستعباد المسبب عن فقره .

وارى انه يجب العمل على مرحلتين :

– علينا اولا الحرص في الوقت الحاضر على عدم توزيع جهودنا في مناقشات نظرية لا تجدي فتيلا لكونها سابقة لاوانها ما دام الاقتصاد اللبناني غير قائم في الواقع حتى الآن ، وما دام النشاط الاقتصادي محصوراً في تنازع شديد على بعض وسائل العيش المحدودة .

وقبل ان نضع مبدأ توزيع الثروة وادارة شؤونها ، يجب ان نخلق هذه الثروة، واذن يقتضينا الامر حصر الجهود في سبيل هذا الهدف الاول .

ونكون هكذا قد بدأنا باستعادة القوى الموزعة لجمعها في سبيل هدف مفيد هو تعزيز طاقة «ثرواتنا الطبيعية» .

– والمرحلة الثانية هي العمل على استثمار هذه الطاقة .

ولنتساءل اولا عن طريقة واسلوب العمل .

عندما يتناول البحث وسائل الاصلاح ، يجب التمييز بين امرين تمييزاً يرتكز على مبدأ اساسي قد أدى تجاهله الى فشل السلطات العامة في جميع محاولاتهم حتى اليوم . واني آسف اذ اراني مضطراً الى التذكير بهذا التمييز البدائي الذي لا يقوم بدونه اي نشاط اقتصادي حقيقي سليم ، واعني ان في اقتصاد اي بلد كان فئتين من العناصر :

– العناصر العامة ، ويسمى مجموعها «التجهيز الاساسي» وهي عبارة عن الآلة التي توضع تحت تصرف الافراد تمكيناً لهم من ممارسة جميع وجوه نشاطهم الاقتصادي .

– والعناصر الخاصة بكل وجه من وجوه النشاط تلك

من الثابت اذن انه يجب اولا تأمين العناصر الاولى حتى تستطيع العناصر الاخرى ان تتكون وان تنتج . فكل اصلاح يعنى بالعناصر الخاصة باي نشاط اقتصادي قبل ان يعمد الى حل مسألة التجهيز الاساسي ، انما هو اصلاح مصيره الفشل حتما .

ولكن قبل التحدث عن التجهيز الاساسي ، يجدر استعراض مواردنا لمعرفة التجهيز اللازم لتنميتها .

وهنا يتحتم علينا ان نبحث في قيمة خرافة قد رفعوها الى مرتبة العقيدة الرسمية،

وهي ان لبنان بلد فقير بحكم الطبيعة والذاتية والوراثة .

ان هذه الخرافة اصل مركب النقص القومي الذي يسيطر في الوضع الراهن على سياستنا الاقتصادية البادية بوجه خاص في صفقة التغرير التي يراد منها ان نطلب الى السوريين ان يضموا ثروتهم الى فاقتنا الكلية .

ومهما يستدعي هذا المسعى من الهزء ، فان هناك من يستمر على الاعتقاد باكثر ما يكون من السذاجة ان سوريا ستشركنا مجاناً بثرواتها لمجرد علة الاخوة.

ولكن عوضاً عن ان نقترح على سوريا شراكة كهذه، لنر اولا اذا كنا حقيقة من الفاقة بحيث لا يبقى لنا الا ان نمد الاكف للاستعطاء .

انه مهما زعم مستثمرو الخرافة القائلة بفقر لبنان — ونلتقي هنا اصحابنا ، من الاقطاعي الطائفي الى طفيلي السياسة ، المستفيدين من الحالة الراهنة — فاني اجزم ان لبنان ، منـــذ استجماع اجزائه سنة ١٩٢٠ وبفضل التطورات العلمية التي كانت سبباً في تقدمه من ذلك الحين ، قد اصبح في مصاف البلدان المتمتعة بطاقة من الثروة ، هي نسبياً من اهم الثروات في العالم .

انها نظرة سريعة في امكانيات البلاد تنبىء عن وجود موارد هائلة منشأهـــا المياه . فباستثمار هذه المياه ثروة قومية نادرة المثال .

ان التجهيز الاساسي المفروض على الدولة يقوم بوضع وتطبيق نظام يمكن من استعمال هذه الموارد الى الحد الاقصى .

واني فيما خصني ، قد اعتمدت ، مع السيد البير نقاش ، الطرائق الحديثة التي هي عبارة عن رسم تصميم شامل لاستثمار المياه . وفي عودتي من جولتي في اوروبا والولايات المتحدة حملت معي اليقين ان الاموال متوافرة وان اخراج المشروع الى حيز العمل منوط بنا دون سوانا .

والارقام التي ساوردها لا تحتاج الى تعليق .

ان في لبنان ما يقرب من نصف مليون هكتار قابلة للزراعة في حين انه يقتصر اليوم على استغلال اربعين الف هكتار من الاراضي المحروثة . ففي اليوم الذي

تستثمر فيه المياه فنياً يستعيد لبنان هذه الثروة العظيمة .

ونرى من جهة اخرى ان صناعتنا مشلولة لافتقارها الى الطاقة الكهربائية ، بينما هناك خمسة مليارات وثلاثماية وعشرون مليون كيلوات تذهب سنوياً ضياعاً وهدراً . وبينما تعتقد اهم اوساط المال ان استثمار مياه لبنان تجعل منه بابان الشرق الاوسط .

ولكي ندرك درجة الاهمية التي يمكن ان يتبوأها لبنان في الاوقات الحاضرة، حسبنا ان نذكر ان السيد بيار جورج استاذ جغرافيا الطاقة في السوربون يصنف البلدان في سلسلة التطور بالاستناد الى ما يستهلكه الفرد من السكان من القوة الكهربائية . ويذكر ان البلد الذي يأتي في الصف الاول انما هو الذي يستهلك فيه الفرد ثلاثة آلاف كيلوات.

والحال ، ان باستطاعة الفرد في لبنان ان يتصرف بخمسة آلاف كيلوات اذا تحقق مشروع تعميم المياه .

على ان هذا التجهيز الاساسي بالمياه وبالطاقة الكهربائية ، يقتضي ان يستكمل برسم تصميم للعامل البشري وتصميم للتمويل . حتى اذا ما اقر مبدأ التجهيز بوضع تصاميم لتلك العوامل الثلاثة الاساسية ، اصبح من الممكن الشروع في تنظيم الاقتصاد اللبناني .

ومن اجل الوصول الى هذه الغاية التي تمكن اللبنانيين من ان يجدوا في بلادهم شروطاً للعمل كتلك التي سمحت لهم بان يصيبوا نجاحاً باهراً في المهجر . يتحتم على الدولة ان تنشىء الاداة اللازمة لتحقيق هذا الامر .

وما من حكومة حتى الآن اعارت هذه الاداة الرئيسية اهتمامها . وما كانت الهيئات التي انشأتها على التوالي الحكومات المتعاقبة الا مرتجلة ارتجالا سواء اكان من حيث وضعها وتنظيمها او من حيث اختصاصاتها .

ان الدروس العميقة التي باشرتها اقنعتني بضرورة انشاء وزارة للتصميم يقوم فيها مجلس للانماء الاقتصادي ومجالس خاصة اخرى .

على ان ما يفكرون به اليوم من انشاء مجلس للتصميم والانماء الاقتصادي خارج نطاق وزارة التصميم سيؤول ، برغم استقلال هذا المجلس ، الى فشل اكيد بسبب تكوين هذا المجلس وبسبب تنظيمه واختصاصاته .

اني اعارض اذن طريقة هذه الاداة الاقتصادية الجديدة ـ واوضح ان النقد ليس موجهاً الى وزارة الاقتصاد الوطني ـ معتبراً ان البلاد لم يعد من الجائز لها ان تتورط في اختبارات جديدة ، وانها تجاه قضية موت او حياة ، وان الذين يعنيهم من مصلحتهم الابقاء على الحالة الاقتصادية الحاضرة يجب ان يدركوا انهم قد اصبحوا امام احد امرين :

ـ فاما ان يذهبوا

ـ واما ان تموت البلاد

ومقابل ذلك ، نرى ان نتائج اثراء البلاد لا عد لها ولا حصر ، سواء ذلك في الحقل الاقتصادي او في الحقل السياسي والاجتماعي ، اذ تزول علة العلل التي هي مصدر شكوانا اليوم .

ومن اهم تلك النتائج :

ـ تحرير الفرد وازالة علة وجود الاقطاعية الطائفية وجميع اشتراكات هذا الوباء في الحقول الاجتماعية والسياسية والقومية والادارية .

ـ قطع دابر البطالة ووقف الهجرة .

ـ خلق جو من البحبوحة يسهل تبديل الهيكل السياسي وهو اساس الاصلاحات التي ساستعرضها .

في الحقل السياسي

فاذا ما زال الفقر ، وهو السند الذي ترتكز عليه الاقطاعية الطائفية ، واصبحت الدعائم الاقتصادية والاجتماعية سليمة بفضل البحبوحة ، سهلت بالوقت نفسه ازالة

العوامل التي تقوم عليها هذه الاقطاعية في الحقل السياسي .

ان الاصلاحات التي اعتمدها قادتنا ، منذ قيام الاستقلال ، كانت تنحصر في سير عمل الاوضاع . ولكن لم يفكر احد بامكانية مس هذه الاوضاع نفسهاباعتبار انها حرم مقدس .

وفي واقع الحال ، لم يبحث القادة ، حكاماً كانوا او معارضين ، رسميين او غير رسميين ، فيما يجب ان يكون دور الدولة اليوم، لاعطاء الدولة الاوضاع التي تمكنها من القيام بهذا الدور .

ويبدو ، لدى اعمال الفكر ، ان ما يطلبه لبنان قبل كل شيء ، هو ان يبرأ من الادواء التي نزلت به منذ سنة ١٨٤٠ ، وانه يستحيل تجهيزه باي وضع من الاوضاع قبل ان يصبح سليما .

والحال ، ان دور الدولة الحالي ، في هذا البلد المريض ، لم يتضح تماماً . لقد مهر لبنان باوضاع لا تنطبق على حقيقة حاله ، الامر الذي تفاقم معه الداء وافسد الاوضاع نفسها .

واذن ، ما هي الاوضاع التي يجب استبدالها حتى تبرأ البلاد ؟

من الثابت انه يصعب التفكير اليوم بحكومة غير ديموقراطية لا يمارس فيها الشعب السيادة .

ان جميع البلدان ، على ما اعرف ، التي تمارس هذه السيادة عن طريق التمثيل ، تزعم انها تؤمن هذا التمثيل بطريقة الانتخاب ، حتى انه كثيراً ما يخلطون بين الديموقراطية - وهي الحكومة التي يمارس فيها الشعب السيادة - وبين النظام الانتخابي - وهو احدى الوسائل التي تهدف الى تأمين ممارسة هذه السيادة على يد ممثلي الامة .

فهل النظام الانتخابي يؤدي الى هذه الغاية ؟ وهل يقوم بمهمته ؟

مما لا جدل فيه ان هذا النظام قد افلس وقصر عن مهمته في جميع بلدان العالم، بدرجات متفاوتة ، لاسيما في صيغته الاخيرة التي هي الاقتراع العام .

يقول « الكسي كاريل » :

الاقتراع العام نشأ عن عقيدة المساواة بين الافراد . على ان هذه العقيدة ما هي الا هوى من اهواء النفس . اذ ليس الفرد مساويا لآخر الا بكونه انساناً مثله لا فرد، فضلاً عن انه يجب التساؤل عما اذا كانت بعض المخلوقات المولودة من رجل ومن امرأة تتمتع بالشخصية البشرية .

فهل المسخ الخالي من الدماغ بشر ؟ وهل علينا ان نعتبر من البشر ابلهـــا تنحط تصرفاته العقلية الى حد كبير عن تصرفات الكلب ؟ ان الاختلاط بين الرمز والحقيقة حملنا على ان نعطي الواحد الامتيازات نفسهـــا : ولم ندرك انه اذا كان يمكن اعتبار الناس متساوين من الناحية الفلسفية ، فما هم كذلك من الناحيـة العلمية . فكثيرون من الرجال في فرنسا والولايات المتحدة لا تجاوز سنهم النفسية عشر سنوات . وسن الرشد لا يبلغ قط النضج العقلي . ومع ذاـــك فان اشباه الرجال هؤلاء هم الذين بفضل الاقتراع العام ، يسمون سياسة الامة بسمتها . »

فاذا ما تأملنا النظام الانتخابي من حيث غائيته الديموقراطية ، نرى انه يؤدي الى خديعة، بل الى اساءة اثمان حقيقي، سواء كان من قبل الناخبين او المنتخبين.

ـ من قبل الناخبين :

ان الجسم الانتخابي هو من التفاوت بسبب الاختلاف في السن وفي الذهنية وفي النضج السياسي ، بحيث ان كثيراً من الناخبين لا يدركون اهمية التصويت، فينبثق من هذا الاختيار مجلس لا يصح القول جدياً انه يؤمن تمثيلاً قومياً .

واستشهد ايضاً بكاريل حيث يقول :

« ان التحقيق الذي قام به « هركس » في السنة ١٩١٧ عن الضباط والجنود في الجيش الاميركي اظهر ان ٤٦ من المئة منهم هم دون سن الثالثة عشرة من الناحية « العقلية » .

وحسبنا التذكير بالطريقة التي تجري فيها الانتخابات في معظم البلدان لنقتنع ان الناخب يكاد لا يهتم قط بالمصلحة العامة وبالتالي بمصلحة البلاد . بل ان تصويته

مسير بعوامل شخصية حقيرة ، كالمسايرة والمساومة الانتخابية او الدفاع عن مصالح مادية او التقيد بكلمة الحزب .

– ومن قبل المنتخَبين (بفتح الخاء)

ان الشروط الواجب توافرها عند المنتخبين تكاد تكون معدومة في كثير من الديموقراطيات الحديثة . وفي الواقع ان الشروط المفروضة على اجازة سير هي اكثر جدية واطبق على المقتضيات العلمية من الشروط المطلوبة لتمثيل الامة وقيادة مقدراتها .

وان تنفيذ الوكالة النيابية هو والحالة هذه بصورة عامة استعمال سلطة ظاهرة او مستمرة ، فالمنتخب لا يتصرف قط وفق وكالته ، اي وفق مصلحة الامة . بل تخضع لمصالح ناخبيه الشخصية ولعنعناتهم الشخصية التي كثيراً ما تشكل خطراً على القومية . وهو في سبيل المحافظة على مصالحه الانتخابية محمول بحكم الطبع على تناسي الصالح العام .

واني اقتصر على ذكر مثل مدهش اورده تشرشل في مذكراته . ففي انكلترا التي تعتبر فيها الاوضاع التمثيلية قدوة في حسن السير والانتظام نرى ان زعيماً سياسياً مدفوعاً بدوافع محض انتخابية ، قد اهمل ، قبيل الحرب الاخيرة ، قضايا جد حيوية لبلاده .

يقول تشرشل :

« ان خطاب بلدوين الذي القاه في مجلس العموم في ١٢ نوفمبر ١٩٣٦ هو مخيف في صراحته . فهو يلقي النور بصدق يقارب الصفاقة على حجج السيد بلدوين . فان اعتراف رئيس وزارة بكونه لم يقم بواجبه في حقل السلامة القومية مخافة ان يخذل في الانتخابات ، انما هو حدث لا سابقة له في تاريخ عاداتنا البرلمانية » .

ان هذا العيب الملازم لسير الاسلوب الانتخابي ، الذي هو عبارة عن وضع يد الجسم الانتخابي على منتخبه ، انما هو ما اسماه « فرانز فونك برنتانو » بحق : « ديكتاتورية غير المسؤولين » التي هي ولا شك اسوأ ضروب الطغيان .

وتلك العيوب في لبنان اخطر منها في اي بلد آخر . فالجسم الانتخابي اللبناني مركب من عناصر تتفاوت فيها الذهنية ودرجات التطور والثقافة والنضج المدني تفاوتاً غير طبيعي ، هذا من جهة ، وهي من جهة اخرى موصومة بشائبة مزدوجة وراثية هي الفقر والاستعباد للاحزاب الاقطاعية الطائفية ، وهي شائبة زادها النظام الانتخابي تفاقماً . فضلاً عن انه ليس هنالك اي شرط يفرض على المرشح للنيابة ولا اية ضمانة . ومن اجل ذلك رأينا اشخاصاً من اصحاب الشبهات والشوائب يتقدمون للانتخابات ويفوزون فيها بفضل مساهمة عوامل طائفية ومالية وعشائرية لمجرد :

– ان لهم ٢٥ سنة من العمر (وهو العمر التاريخي اما النضج السياسي والمدني فلا نلح بشأنه) .

– انهم يملكون خمسة آلاف ليرة لايداعها.

– انهم لم تصدر بحقهم – عقوبة شائنة

وهكذا نجد ان النظام الانتخابي بتعزيزه الاقطاعية الطائفية القديمة قد اوجد في لبنان اقطاعية طائفية جديدة اسوأ من الاولى ، الا وهي اقطاعية محترفي السياسة العائشين عالة على الامة المتصرفين بجهاز الحكومة والادارة في سبيل « قبضاياتهم واخصاء هؤلاء واخصاء الاخصاء .

واذن لقد افلس النظام الانتخابي في اداء رسالته ، وقد افضى الى انكار الديموقراطية بكونه عزز ديكتاتورية الناخب غير المسؤول وسخر له مصالح الدولة.

ويجب الاعتراف بجرأة ان مصدر العلل القائمة في هذا النظام ما برح حتى هذا اليوم مهملاً اهمالا تاماً. وما كان تأمين حريات التصويت او تعديل الدوائر الانتخابية حداً لنفوذ هذا او ذاك من الاقطاعيين . الا تفاصيل حقيرة لا علاقة لها قط بحقيقة الداء .

فهل هنالك ، بمعزل عن الانتخاب ، طريقة تؤمن حقيقة تطبيق المبادىء الديموقراطية اي حكم الشعب بواسطة الشعب ؟

يدلنا التاريخ على ان احد النظم الذي مارسه الاقدمون في سبيل حكومة

ديمقراطية انما هو النظام الذي طبق في اسبارطه لاختيار «الارخونتس» والذي كان احد العوامل التي قامت عليها عظمة هذه الدولة .

ففي اسبارطة كانوا احذق منا اليوم في تقدير اهمية اختيار المرشحين للنيابة عن الامة . وفي فرض الشرائط التي تضمن حداً ادنى من الاهلية . فقد كانوا يجددون بادىء ذي بدء الشروط الواجب توافرهـــا في الاشخاص الممكن تعينهم لتمثيل الامة، ثم يقومون بتعيينهم عن طريق القرعة لمدة معينة .

يصعب الطعن في حسنات هذا النظام العظيمة خصوصاً اذا قيست بسيئات النظام الانتخابي . ومن تلك الحسنات :

– ازالة البغضاء الناشئة عن الخصومات الانتخابية التي تفرق الشعب وتباعد بين اجزائه وتوزع الجهود الفردية .

– ازالة الاقطاعية الطائفية وشكلها الحديث اي الاحتراف السياسي ، وما ينجم عن ذلك من الادواء واخصها طريقة تعيين الموظفين التي هي عبارة عن ايواء عديمي الاهلية في دوائر الحكومة .

– ازالة يد الناخبين عن المنتخبين ، فينصرف هؤلاء الى المشاغل القومية عوضاً عن انهاكهم بالوساوس الانتخابية الشخصية. وفي هذ ضمان للتمثيل القومي الصحيح لا لتمثيل الافراد والاحزاب .

وهذا ما يحدوني ان اقترح الغاء النظـــام الانتخابي وتبني التعيين بالقرعة في اختيار ممثلي الهيئات التمثيلية : فيجري اختيار ممثلي الامة لمدة معينة من المواطنين الحائزين على الاهلية البسيكولوجية والشرعية والخلقية. واضمان هذه الاهلية يقتضي استجماع شروط قاسية اذا انعدم بعضها كان المرشح غير خليق بالتعيين .

وهذه الشروط يجب ان توضع بالاعتماد الى جميـــع مقتضيات البسيكولوجية الحديثة . والى جانب مجلس النواب المؤلف على هذه الصورة يقوم مجلس نقابي تمثل فيه جميع الفروع والهيئات الاقتصادية منظمة على الوجه الذي ذكرت .

بيد ان الاحزاب السياسية التي تزعم انها ، كالنظـــام الانتخابي ، من جوهر الديمقراطية ، ستقف في وجه هذا النظـــام التمثيلي الجديد وتجبهه بسيل من

الاعتراضات ، ولكن تلك الاعتراضات واهية الاساس ايا كان نوعها ، لاني اعتبر ان دور الاحزاب السياسية يجب ان يقتصر على توجيه الرأي العام ومراقبته . وحالما ينزع الحزب الى الحكم يصبح في مصف محترفي السياسة، ويغيب عنه عندئذ انه انما انشىء لخدمة فكرة ، تلك الفكرة التي تصبح عنده ثانوية، فيشوهها ليستعملها سبيلا الى الاستيلاء على الحكم — فيكون مثله مثل الاقطاعيين الذين يستخدمون العقيدة الطائفية في سبيل حماية امتيازاتهم واستبقائها .

فاذا شاء حزب ان يبقى امينا للمبادىء التي أنشىء خصيصاً لحمايتها ، وجب ان يحصر مهمته في توجيه الرأي العام وضبطه ، والا كان خائناً لمثله العليا واصبح شر عدو للتماسك القومي .

وحسبنا للاقتناع بما تقدم ، ان نستعرض ، في بعض البلدان ، تاريخها السياسي في الاربعين سنة الاخيرة .

سيداتي سادتي

احب قبل ان نفترق ، ان اذكركم مرة اخرى ان داءنا ليس فينا واننا نحمل في ذواتنا وسائل الشفاء منه .

ان هذا الشفاء لن يأتينا من الخارج ولا يعني احداً الا نحن ان نتخلص منه، وهو امر في متناولنا اذا تذرعنا بالتدابير التي يقتضيها منا هذا الانقاذ القومي .

ولكي ننهض بالامة علينا ان نستبرئها من تلك الشوائب التي هي مصدر الحالة التي تتخبط فيها .

وفي هذا السبيل يجب ان نزيد في ثروة البلاد باستثمار مواردها العظيمة الى اقصى حد ، وان ننبذ الاوضاع السياسية التي هي اصل بلائها .

ولا يجوز ان يقتصر الامر على الاصلاح بترقيع الادوات السياسية والاقتصادية التي افلست ، بل اصرف النظر عنها واستبدال غيرها منها . ولا انكر ان الجرأة هي الاساس لاجل بلوغ الغاية. وانها اول ما يتسلح به المرء للتصعيد في المنحدرات. ولكن الواقع ، ان قادتنا بافتقارهم الى هذه الجرأة البدائية يكونون قد قصروا عن اداء الواجب وبرروا صحة هذا القول

« وكما تكونون يولى عليكم »

IMPRIMERIE DES APPRENTIS LIBANAIS
HAZMIÉ - BEYROUTH — LIBAN

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
00410584

CA
320.95692
G322bA